وزاد في التفضيل شيئا آخر وهو ان يكون موافقا الفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور
ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو اعور له الله فكانه استغنى عن
ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فان
العلة واحدة

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم

يعني ان الاسم المضاهي للمضارع وهو المراد بقوله في عدد الحروف والحركات
يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه وسم
يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه دون
زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة تنبئ انه ليس من قبيل الافعال
وهي الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح
قلت مباعة او مفعلة بالكسر قلت مبيعة او مفعلة بالضم قلت على مذهب
سيبويه مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش قلت مبوعة وسيأتي ذكر مذهبهما
والاخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كتبنا مثل تحلئ من البيع فانك
تقول فيه تبيع بالاعلال المذكور لكونه موافقا للفعل في عدد حروفه وحركا
ته وزيادته لا في زنته لان تفعلا بكسر التاء من الابنية المخصوصة بالاسماء
واذا بنيت من البيع مثل ترتب قلت تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذ
هب الاخفش لان تفعلا بضم التاء ليس من اوزان الافعال بل هو من الاوزان
المخصوصة بالاسماء كتفعل بكسر التاء واما ما يشابه المضارع في وزنه
وزيادته معا فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود واطول منه وابين ولو بنيت
من البيع مثل تضرب او تفعل قلت تبيع وتبيع بالتصحيح لموافقته الفعل
في الامرين معا والحاصل انه لا يعتل الاسم المشابه للفعل حركة او سكونا
الا اذا خالفه بحركة نحو تبيع مثل تحلئ من البيع او في زيادة في اوله نحو مقام
ما وقلت ولم كان كذلك قلت لانه اذا اشابه الفعل من كل وجه واعل يتو
هم كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل فان قلت يلتبس هذا

بنحو

بنحو يزيد وتزيد علمين فانهما اعلا مع موافقة الفعل في الامرين قلت
هذان ونحوهما مما نقلا من الفعل بعد الاعلال لانه اعل بعد تغيير له اسما
ومن ذلك ابان عند من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حال الفعلية ثم سمي
به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب وبهذا يعلم ان استدلال
بعضهم على انه فعال لو كان افعل لم يعل لانه من قبيل الاسماء ضعيف لانه
كيزيد ونحوه مما نقل بعد الاعلال **تنبيه** ما تقدم من الاعلال في نحو تبيع
مثل تحلئ لكونه خالف المضارع بكسر اوله هو مذهب النحويين كافة الا
المبرد فانه يصحح ذلك ونحوه ليس مبنيا على فعل فتقول تبيع بالتصحيح ونقول
في مثل ترتب من القول تقول بالتصحيح ايضا وكذلك يشترط في اعلال نحو مقام
مناسبة الفعل ومخالفة ارضاعا ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل وزيادة فيه
ت نه انما اعلت لانها مصادر الفعل او اسم فكان لانها على وزن الفعل ومن ثم
ومكوزة عند من وارد على القياس اذ لا فعل لها يحمل عليه وهو عند غيره مما
شذ من الاعلال والصحيح مذهب الجمهور ويدل على فساد ما ذهب اليه اعلال
عين معيشة ومثوبة وليسا بمصدرين ولا اسمي مكان وانما هما اسمان لما يعاش به
من خبز ونحوه

ومفعل صحح كالمفعال

كان حق مفعل ان يعل لانه على وزن تعلم وزيادته خاصة بالاسماء اعني الميم
فكان فيه موافقة للفعل من وجه ومخالفة من وجه وقد تقدم ان مقتضى اعلاله
لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى باسم التصحيح وهو مفعال في انه غير
موازن للفعل لاجل الالف التي قبل لامه اما شبهه به لفظا فواضح واما
شبهه معنى فلان كلا منهما يكون آلة كمخيط ومخياط والوصف مقصود ابها المبالغة
كمعطن ومعطان فسرى بينهما في التصحيح والى سبب تصحيح مفعل
اشار بقوله كالمفعال يعني علة تصحيحه عنده شبهه بمفعال وقد مر
في غير هذا النظم وذكر غيره من اهل النحو ان علة تصحيحه كونه مقصورا من
مفعال فهو وهو غير انه قصر